

مؤامرة إلغاء حصرية الوكالات

بقلم الياس بجاني

مسؤول لجنة الإعلام في المنسقية العامة للمؤسسات اللبنانية الكندية

تبدو السلطة المنصبة في لبنان أكثر إصراراً من أي يوم مضى على الإمعان في سياسة حرق البلد وهدم مقوماته مما سيؤدي حتماً إلى انهيار اقتصادي مدمر على النسق الأرجنتيني ينتج عنه تفكك مؤسسات الدولة وضرب كل دعائمها، فيسهل تمرير المؤامرات التي تحاك ضد لبنان الإنسان، السيادة والوطن الحر السيد المستقل. من هنا لم يعد اللبناني المدرك لخلفيات المؤامرة هذه يستغرب تصرفات متولي الحكم التي تستهدف بوقاحة متناهية لقمة عيشه، كرامته، تمسكه بأرضه وهويته. فلجوء الحكومات المتعاقبة منذ سنة ١٩٩٠ بظل "كذبة الطائف" إلى مسلسل التدابير الحربية المستعجلة كان دائماً يهدف لتحذير الرأي العام ببعض الشعارات والأفكار والطروحات الجذابة للوهلة الأولى والتي تؤدي على المدى البعيد إلى أضرار بالغة لجهة فقدان فرص العمل، إقفال المصانع، إغراق البلد بالديون، كبت الحريات، إجبار اللبنانيين على الهجرة، تغيير ديموغرافية الوطن واضطهاد أحراره من السياديين .

إن إلغاء حصرية الوكالات خلافاً لما أعلن عنه متولي الحكم يدق إسفيناً كبيراً في مقومات الاقتصاد الحر القائم على المبادرة الفردية، وعلى حرية التعاقد للذين كانا ولا يزالان ركيزة أساسية من ركائز ازدهار لبنان الاقتصادي وديمومته. في حال تم تنفيذ إلغاء حصرية الوكالات فالأمر سيعطل حركة التسليف المصرفي للوكلاء بصفتهم تلك، مما سيحتم الإسراع في الوصول إلى حافة الانهيار الاقتصادي. ترى ما هو مبرر الاندفاع العارمة لإقرار مشروع إلغاء الوكالات الحصرية بهذه السرعة؟ المبررات وطبقاً لخبراء في الاقتصاد هي التالية:

فتح للمجال أمام تدفق السلع الأجنبية إلى السوق لتشكل منافسة حقيقية للصناعة المحلية المحدودة الإمكانية، فتكون الحكومة بذلك وتحت عنوان إلغاء الوكالات الحصرية قد شرعت الأبواب أمام هجمة غير مسبوقه للمنتجات الأجنبية، لا سيما من الدول الصناعية الكبرى التي تعاني ركوداً اقتصادياً وأزمة تصريف لمنتجاتها المختلفة الصناعية منها والغذائية والدوائية. أما المستفيدون فهم من سيُنعم عليهم الوالي بحق الاستيراد.

تشريع التهريب المنظم للمنتجات السورية وتلك المهربة عبر سوريا لإغراق السوق اللبناني حتى الثمالة القاتلة وبالتالي إطلاق رصاصه الرحمة على ما تبقى من قطاعي الزراعة والصناعة.

إفقار الفئات الشعبية أكثر فأكثر بتهميش أوضاعها وتعميق أزماتها المعيشية والاجتماعية ليسهل تركيبها أو دفعها مجبرة على الهجرة.

ضرب شركات الإعلان التي تشكل الوكالات الحصرية مصدراً أساسياً لعملها، الأمر الذي ينعكس بدون شك على وسائل الإعلام، التي تتمول بنسبة كبيرة من المداخل الإعلانية، وبالتالي يصار إلى الانقضاظ على ما تبقى من حرية تعبير في وطن الأرز.

"تشليح" الوكالات لمن هم من معارضي الوضع الاحتلالي المفروض على الوطن وأهله ووهبها مقابل أثمان باهظة للمتعاونين والراكعين.

يبقى أن المكتوب يقرأ من عنوانه وبالتالي لن يصدق عاقل أن الحريري هذا الرمز الرأسمالي قد وصل مجبراً إلى "الاحتياط الإلزامي" في الاقتصاد الليبرالي استرضاءً للطبقات الفقيرة، كما لن يصدق أحد أن صاحب ثروة العشرين مليار دولار هبطت عليه بين ليلة فجأة الإلهامات الاشتراكية والشيعية فقرر شن حرب على الاحتكار وإزالة الوكالات الحصرية وإباحة الاستيراد لمصلحة الفقراء. الحقيقة هي أن الأزمة الفائلة لم تعد خلف الأبواب بل في عقر الدار والانهيار في حال وقوعه لن يسلم منه أحد.

يبقى أن كافة محاولات الفصل المسرحية المموهة بين السياسة والاقتصاد ستفشل لأن علة لبنان الأساسية تكمن في الوضع الإحتلالي المفروض عليه من قبل الشقيقة منذ سنة ١٩٩٠، وكل المسكنات من ضرائب وتكشف واستدانة وسندات خزينة و"شهادة" من دول الخليج والبنك الدولي والدول الغربية وغيرها لن تجدي نفعاً لأن الوضع الاقتصادي مرتبط بالوضع السياسي ولا خلاص اقتصادي قبل الخلاص السياسي المرتبط بعودة القرار الحر، انسحاب الجيش السوري مع كافة إفرازاته، بسط سلطة الدولة من خلال قواها الذاتية على كامل تراب الوطن، نزع سلاح كافة التجمعات وحصره بقوى الشرعية، تشكيل حكومة اتحاد وطني انتقالية، إجراء انتخابات نيابية وبلدية حرة طبقاً لقانون انتخابي عصري، احترام الحريات، إطلاق سراح كافة المعتقلين وتسهيل عودة المبعدين لأسباب سياسية.

الاحتلال هو علة العلل، وكل معالجة للإعراض دون التركيز أولاً على العلة لن تؤدي إلا إلى المزيد من الانهيار والإفقار.